تتمة الهيئة العامة للبترول .. مرتع خصب للتلاعب بالمال العام!

ويتم وضع يد الهيئة العامة للبترول عليها، لاستخدامها كمخازن، وعلى المتضررين التقدم بطلب إلى الهيئة، خلال شهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، مرفق بما يثبت حقهم في الأرض، أو طريقة الانتفاع بها، على الرغم من أن القرار يلزم أصحاب الأراضي المذكورة أو المنتفعين منها بعدم التصرف بها و«أن يبادروا إلى رفع أيديهم عنها فوراً».

وكان هذا «الالتباس» في الهوية هو أساس «التلاعب» الحاصل في الهيئة، فإن كانت هيئة حكومية فلا بد من أن ترفع تقريرها المالي لوزارة المالية، كما أن أرباحها يجب أن تذهب إلى الخزينة العامة، وهذا لم يكن يحصل، كما أنها كهيئة حكومية لا يحق لها أن تكون طرفاً في أي تعامل تجاري، في حين كانت الهيئة تحتكر الاتجار في هذا المجال، وكهيئة حكومية كان يجب أن يخضع مديرها العام لهيئة رقابية ما في السلطة، وهذا ما لم يكن يحدث، أما إن كانت شركة خاصة فلا تعفى من الضرائب، ولا تفرض رسوماً على أحد .. من باب «إما أن تدفع .. وإلاّ».

ويبدو أن المبدأ الأخير لا يزال يرعب الكثيرين من أصحاب محطات المحروقات، ومؤسسات القطاع الخاص، العاملة في هذا المجال، وبخاصة أن كثيراً ممن لم «يرضخ لأوامر الهيئة»، كانت إما أن تعطل مصالحه وتعلن الحرب عليه، وإما أن يتمرمر في مقرات بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي كانت تتقاضى نسبة من أرباح الهيئة، بدعوى «الحماية ومنع التهريب» .. فقد اختصر كمال حسونة، مدير الشركة الفلسطينية للزيوت المعدنية في الخليل، والذي كانت تجبر الهيئة شركته على تخفيض أسعارها على ما يباع من الزيوت المعدنية للهيئة بقيمة ٦٤٪ علاوة على حصتها من الأرباح، والرسوم التي كانت تتقاضاها والتي كانت تصل إلى ما نسبته ٣٠٪ .. اختصر إجابته عن سؤال حول تجاوزات الهيئة، بالقول: «المشروع الذي أديره بملايين الدولارات .. لا أريد الحديث في مثل هذه المواضيع كي لا يتم إغلاقه، أو محاربته بشكل أو بآخر»، وهو ما يبرر رفض الكثيرين من أصحاب محطات المحروقات في رام الله وغيرها من المدن الحديث في هذا الموضوع، أو الإصرار على عدم ذكر اسم المتحدث، تحت أي ظرف من الظروف.

تجاوزات أخرى

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد كان القائمون على الهيئة يزورون في أرقام ما يتم استيراده من شركة «دور» الإسرائيلية، وهي الشركة الإسرائيلية الوحيدة التي كانت الهيئة تشتري البترول منها، ما أثار تساؤلات كبيرة عند قطاعات مختلفة في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد تبين لوزارة المالية، حسب مصادر في المجلس التشريعي، أن الأرقام التي توردها الهيئة في سجل المبيعات ليست صحيحة، فإن كانت السجلات تتحدث عن استيراد وبيع ١٠٠٠ طن من البترول، على سبيل المثال، تكون الهيئة استوردت وباعت ضعف الكمية، وبالتالي تدخل أرباح الكميات التي تم شراؤها وبيعها في الخفاء، ودون أية إثباتات، في «جيوب» القائمين على الهيئة «المتنفذين جداً».

وليس هذا فحسب، فقد كان العديد من المواطنين يشتكون من وجود «غش» في البنزين والديزل (السولار)، الذي يباع في السوق الفلسطينية عبر خلطه بالماء أو بمواد بترولية رخيصة الثمن، غير أن هذه الشكاوى لم تكن تجد آذاناً صاغية، وكثيراً ما أرجع عمال الميكانيك سبب خراب محركات السيارات بكثرة إلى «غش» الوقود الذي يباع في السوق الفلسطينية، لدرجة أن العديد من سائقي السيارات العمومية الفلسطينيين، كانوا يتجهون إلى محطات الوقود في المستوطنات لملء سياراتهم، أو من محطات وقود في القدس أو غيرها من المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، أي تعبئة سياراتهم بوقود إسرائيلي، الأمر الذي أكده لنا عدد من هؤلاء السائقين.

وهناك قضية أخرى، فوفق الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي المعروف بـ «اتفاق باريس» الموقع العام ١٩٩٤ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، تلتزم السلطة ببيع البترول في مناطقها بسعر لا يقل عما نسبته ١٥ بالمائة عن إسرائيل، لكن الأسعار في السوق الفلسطينية كانت في الكثير من الأحيان أعلى مما هي عليه في إسرائيل.

وشكل هذا الاتفاق مرتعاً خصباً للكسب غير المشروع، من جهات فلسطينية وأخرى إسرائيلية، فبإمكان الهيئة أن تستورد البترول بأسعار رخيصة من إسرائيل أو دول مجاورة، ودون ضرائب جمركية، وتبيعها بأسعار مرتفعة نسبياً، من باب «الالتزام باتفاق باريس»، وهو أحد استحقاقات اتفاقات «أوسلو» للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهذا الأمر انعكس سلباً على الجانب الإسرائيلي، بعد اكتشاف أن «جهات فلسطينية» تشتري البترول من إسرائيل دون ضرائب جمركية، وتعود وتدخله إلى إسرائيل، بطريقة أو بأخرى، وبالتعاون مع «جهات إسرائيلية»، لتبيعه بأسعار السوق الإسرائيلية، ما دفع الإسرائيليين، وبعد أن تكبدوا خسائر مالية كبيرة، إلى فتح تحقيق في الأمر، وضبطها لاحقاً.

وعن هذا الأمر، يقول وزير المالية الفلسطيني، د. سلام فياض: «السعر كان عالياً لأن التركيز من قبل الهيئة كان على تحقيق الربح .. من غير المعقول أن تكون الأسعار في فلسطين أعلى من الأسعار السائدة في إسرائيل، صحيح أننا نستورد المحروقات من إسرائيل، ولكن معلوم تماماً بأن كلفة التشغيل في فلسطين أقل بكثير مما هي عليه في إسرائيل، فلا يجوز أن تكون الأسعار هنا أعلى مما هي عليه هناك».

في المجلس التشريعي

كان ما يجري في الهيئة من تجاوزات مالية وإدارية وقانونية، واضح لدى بعض النواب في المجلس التشريعي، والذين على الرغم من أنهم لم يغيروا شيئاً من الواقع، فإنهم تحدثوا في موضوع هذه التجاوزات أكثر من مرة، وعمل بعضهم جاهداً على وضع حل لها، لدرجة أنهم دفعوا «فاتورة باهظة» ثمناً لهذه الجهود .. ويقول د. عزمي الشعيبي، رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني: بمراجعة قرارات وتوصيات اللجان الاقتصادية، والموازنة، والرقابة في المجلس التشريعي، ستجد أن موضوع الهيئة مطروح بشكل شبه دائم في المناقشات، سواء من الناحية المالية، أم القانونية، أم من حيث صيرورة العمل فيها، والسياسات التي تعمل وفقها، ما كان مدعاة للتصادم بين اللجان، بسبب التوجهات التي بلورتها لإعادة تنظيم قطاع «البترول» في فلسطين، وبين المنتفعين من «الوضع الراهن آنذاك»، أو الراغبين باستمرار الأمور على ما هي عليه، حتى أنه تم تعطيل مشروع قانون تقدم به نواب في المجلس التشريعي لإعادة تنظيم هذا القطاع، وإخضاعه للرقابة المالية، العام ١٩٩٧.

ويؤكد الشعيبي أنه كثيراً ما تعرض لتهديدات و«مفاوضات مالية»، كما عرضت عليه حقائب وزارية أكثر من مرة، شريطة تغيير مواقفه ضد التجاوزات التي تحصل في الهيئة، أو غض الطرف عنها وعدم العمل على إثارتها، حتى أنه اضطر للاستقالة من رئاسة لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، بعد أن علم بضغوط كبيرة على أعضاء اللجنة لإقالته، وعلى إثر ذلك أصيب الشعيبي بأكثر من جلطة، كادت تودي بحياته .. ويقول الشعيبي: لولا أنني كنت أوثق ما أقول بتسجيلات صوتية وأوراق ثبوتية .. وأقوم بتوزيعها على جهات عدة، لا أدري ما كان مصيري .. الحديث عن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية في هيئة البترول الفلسطينية، وغيرها من الهيئات، كان وربما لا يزال، بمثابة الدخول في حقل من الألغام.

ورداً على سؤال حول أسباب ارتباط ما يحدث من الإصلاحات بضغوط خارجية، يقول الشعيبي: للأسف .. كل المحاولات الداخلية للإصلاح كانت تصطدم بمراكز النفوذ في السلطة، وبرؤية معاكسة لا ترى في الاقتصاد الفلسطيني إلا فرصة للكسب السريع وغير المشروع، وبالتالي العمل بشكل من أشكال الجباية السريعة، من باب تأمين مكاسب شخصية فورية، تخوفاً من أية مفاجآت، على اعتبار أن الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ليس إلا «غنائم مؤقتة».

مشروع القانون

ويشير مشروع القانون الذي رفعه المجلس التشريعي بخصوص الهيئة العامة للبترول، في العام ١٩٩٧، ويحمل رقم (٨/٩٧/م.و.)، وتم تعطيله، في مادته السابعة إلى أنه «يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، برئاسة رئيس الهيئة، وعضوية كل من: ممثل من وزارة الصناعة، وممثل عن وزارة التجارة والاقتصاد، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن سلطة الطاقة، وأربعة أعضاء من ذوي الكفاءة والاختصاص من خارج القطاع الحكومي، على أن تكون عضوية رئيس المجلس وأعضائه، حسب المادة الثامنة من مشروع القانون، أربع سنوات، تجدد لمرة واحدة فقط.

ويعين رئيس الهيئة، حسب مشروع القانون، بقرار من رئيس السلطة الوطنية، بناء على تنسيب من مجلس الوزراء ومصادقة المجلس التشريعي، على أن يعين العضو بقرار من مجلس الوزراء يصادق عليه رئيس السلطة الوطنية، كما يحدد مجلس الوزراء الراتب والحقوق المالية الأخرى لرئيس الهيئة ونائبه، علاوة على مكافآت الأعضاء.

ويشير مشروع القانون، أيضاً، أنه على رئيس الهيئة ونائبه التفرغ لعملهما، ولا يجوز القيام بأي عمل أو شغل أي منصب أو وظيفة بأجر أو دون أجر، كما لا يجوز لأعضاء المجلس أو العاملين في الهيئة قبول أية هدايا لشخصهم، أو لأي شخص آخر تربطه به علاقة عائلية أو تجارية أو مالية، كما يجبر مشروع القانون مجلس الهيئة على إعداد مشروع الموازنة السنوية لها، ورفعها إلى الجهات المختصة لإقرارها وفقاً للأصول.

وتؤكد المادة (١٥) من القانون غير المعمول به أن جميع مدخولات وإيرادات الهيئة تورد إلى حساب خاص بوزارة المالية، يتبع حساب الخزينة العامة، على أن يرفع مجلس الهيئة إلى مجلس الوزراء، بواسطة رئيس الهيئة، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية، الحساب الختامي مرفقاً بالتقارير التفصيلية عن أوضاع الهيئة، وحسابات الأرباح والخسائر، كما تتبع الهيئة، حسب مشروع القانون، في تنظيم حساباتها وسجلاتها، أصول ومبادئ المحاسبة التجارية، وفقاً للأنظمة المالية المتبعة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

الأرقام تؤكد

وأكدت أرقام أعلنها وزير المالية الفلسطيني بشأن العائدات الضريبية التي تحققت من مبيعات المحروقات والغاز لشهر تموز (يوليو) الماضي، الأقاويل حول وجود فساد في هيئة البترول، خلال الفترة التي سبقت وضع وزارة المالية يدها على الهيئة.

فقد أعلن فياض، مؤخراً، عن ارتفاع عائدات السلطة الفلسطينية من البترول خلال شهر واحد بنسبة تزيد عن الثلث، وهو ما يوحي بضياع ملايين وربما مليارات الدولارات خلال السنوات الماضية، ووفق الأرقام التي أعلنها فياض، والتي تكشف لأول مرة، فإن عائدات البترول خلال شهر تموز (يوليو)، وهي الفترة التي خضعت فيها الهيئة لإشراف وزارة المالية، بلغت ٦٤ مليون شيكل (نحو ١٤٫٦ مليون دولار) مقابل ٤١ مليون شيكل في شهر حزيران (يونيو)، وبلغ استهلاك البنزين، بعد انخفاض الأسعار، في محافظات الضفة خلال شهر تموز (يوليو) ما يقارب ٩ ملايين لتر، مقارنة مع ما يقارب ٥ ملايين لتر في حزيران (يونيو)، وفق ما كان مسجلاً لدى الهيئة، فيما ارتفع استهلاك الديزل (السولار) في محافظات الضفة من ٧ ملايين لتر في شهر حزيران (يونيو) إلى أكثر من ٢٣ مليون لتر في تموز (يوليو).

وكانت وزارة المالية وضعت يدها على هيئة البترول الفلسطينية في حزيران (يونيو) الماضي وألحقتها بالوزارة، ووضعت يدها بالتالي على كل حساباتها وملفاتها، وتم إلغاء العديد من الرسوم التي كانت تفرضها الهيئة على التجار، وتم تخفيض سعر البترول للمستهلك.

وعزا فياض الارتفاع في دخل السلطة الفلسطينية خلال شهر واحد بنسبة تزيد على ثلث الدخل الرسمي السابق إلى «الحد من ظاهرة التهريب المنتشرة من إسرائيل إلى الضفة»، في حين تشير الفروقات المشار إليها في الأرباح ونسبة الاستهلاك وغيره إلى عدم صحة الأرقام الرسمية القديمة، وبالتالي ضياع أموال طائلة خسرتها الخزينة الفلسطينية.

سلام فياض.

وشدد فياض على أن الفروق في الكميات تظهر إلى حد كبير الكميات المهربة، وقال: «من الواضح أنه كانت هناك خسارة هائلة بإيرادات الدولة.. إيرادات الدولة كانت ضائعة لأن البيع كان يتم بشكل رئيسي من خلال قنوات التهريب».. وأضاف: «عندما تقارن البيانات الواردة بعد الإصلاح بما كان سائداً قبله، تجد أن ما كان يباع مهرباً يفوق من حيث الكمية بمرات ما كان يباع من خلال القنوات الرسمية، وهي الهيئة العامة للبترول».

ويتحدث الشعيبي عن هذه النقطة، موضحاً: التهريب لا يعني فقط أن يتم نقل البترول بصورة غير رسمية بين الطرفين، بل قيام جهات، من بينها الهيئة، بشراء كميات من البترول، غير مدونة في سجلاتها، وبيعها في السوق الفلسطينية.

د. فياض الذي ركز في حديثه على ظاهرة التهريب كسبب رئيسي للعائدات المنخفضة، تحدث عن العديد من أوجه الخلل في هيئة البترول قبل وضع اليد عليها، من بينها عدم جودة ما كان يباع في المحطات، وتفاوت الأسعار ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وسعي الهيئة للربح على حساب المواطن العادي، وفرض رسوم على الزيوت المعدنية.

وأكد وزير المالية أنه لأجل ذلك كانت هناك ضرورة للتدخل ووضع حد لكل هذه المظاهر السلبية ولإعادة تنظيم أعمال هذا القطاع بشكل واضح، وقال: «وضعنا أيدينا على أعمال هيئة البترول في الأول من حزيران (يونيو) من العام الحالي، وبدأنا على الفور بعملية إعادة التنظيم والإعداد لإدخال نظام عمل جديد يستمد من الحاجة للتعامل مع كل المظاهر السلبية .. كان لا بد من التعامل مع ظاهرة التهريب والخلل المتعلق بالأسعار، وبالتالي فالعنصر الرئيسي في خطة العمل كان يقوم على أساس تخفيض الأسعار، ما يحد من الحافز للتهريب .. بدأنا تنفيذ النظام الجديد في الأول من شهر تموز (يوليو) من العام الحالي».

وبشأن أوجه الخلل في هيئة البترول طيلة الفترة التي سبقت وضع اليد عليها، اكتفى بالقول: «هناك أوجه عدة للخلل، وهي معروفة للكثيرين»، إلا أنه عاد ليقول: «من أوجه الخلل عدم وجود تماثل في الأسعار بين محافظات الوطن المختلفة، وبخاصة بين محافظات غزة والضفة الغربية، فالسعر في محافظات غزة كان أعلى بكثير، وبشكل مستمر، من الأسعار في الضفة الغربية، وذلك يعود إلى كون أن التهريب في غزة بخلاف الضفة الغربية، كان صعباً، والغريب أن الأمر كان يعالج من خلال رفع الأسعار، وليس العمل على الحد من ظاهرة التهريب».

وأردف قائلا: «الوجه الآخر للخلل هو أن هناك ارتباطاً